

ما حقيقة الحديث عن التواجد الأجنبي في سقطرى؟

وقابل للتأثر السلبي وبدرجة كبيرة ما لم تكن هناك مراجعات للألية التي يتم من خلالها تنفيذ تلك المشاريع وبشراكة محلية واسعة كل ما سبق يؤكد أن أرخبيل سقطرى لا يحتاج إلى تواجد عسكري أجنبي على أراضيها بقدر ما يحتاج إلى تواجد مشاريع خاصة مفصلة على طبيعة الجزر الست وطبيعة الجزر الست وبما يخدم احتياجاتها ويعزز مكانتها البيئية والسياحية والثقافية محليا وعالميا فجزيرة سقطرى ليست بتلك الجزيرة الصماء ذات جبال نارية أو صحارى قاحلة لتتحول إلى معسكرات وتكنات عسكرية وأبراج مراقبة بل هي جزيرة خضراء ذات غابات كثيفة وشلالات مائية وأودية ومساحات خضراء وكهوف أسطورية رائعة وهي بعد ذلك مأهولة بما يقارب ستين ألفا من المواطنين وفي انتظار تزايد مطرد في عدد السكان.

أعرف أن أمريكا لا يهتمها كل ما سبق بقدر ما يهتمها استمرار وصول النفط بسلام إلى مواطنيها لكن ما موقف الحكومة اليمنية من كل ما سبق (إن صح ما تردد من الشائعات) وما دفعني إلى الحديث عن الموضوع هو خوئي من تحوله إلى حقيقة في أي لحظة. لست بحاجة إلى تنبيه من يهمل الأمر بخطورة تواجد أجنبي على الجزيرة على المدى الطويل وبالخطا المرتكب في جعل الجزيرة المشهورة بانتشار الأمن والسلام يجعلها مركزا لتطلق منه الحرب على القاعدة وعلى القراصنة الصومال لأن ذلك يحول الجزيرة لا سمح الله إلى أهداف لهؤلاء ولذلك تبعات وعواقب لا تتحمله طبيعة الجزيرة ولا أهلها.



من الحالة نفسها! أو قريب منها بغض النظر عن شرعية ذلك أو إضراره بالوطن والأمة.

لكن أن يتعلق الأمر بسقطرى فالأمر يختلف من حيث مكونات وطبيعة الأرخبيل بل وموقعه.

(جزيرة سقطرى كبرى جزر الأرخبيل تقع في البحر العربي على بعد 318 كم من رأس

فرتك بمحافظة المهرة وشرق خليج عدن. وتبلغ مساحة الجزيرة 3650 كم مربع،

ويتبع سقطرى مجموعة من الجزر الصغيرة، وتتشكل تضاريس الجزيرة من جبال وهضاب وسطى وأودية وسواحل

وهي جزيرة فريدة من نوعها في العالم تمتاز بتنوع حيوي فريد فالغطاء النباتي الذي

يغطي الجزيرة الخضراء بكثافة يحتوي على أكثر من 300 من النباتات النادرة في العالم منها ما لا يوجد

إلا في الجزيرة كما تعتبر غابات سقطرى وشلالاتها وسواحلها موطناً لعشرات الطيور النادرة عالمياً منها 7 طيور لا توجد إلا في سقطرى.

أما تراث الجزيرة الثقافي والموروث الشعبي يمتاز بتنوع فريد وثراء كبير ومكونات ثقافية ذات مدلولات تاريخية غارقة في القدم يفوح منها عبق الماضي بحقايقه وأساطيره وهو تراث لم يعط حقه من التتبع والدراسة والتوثيق فضلا عن المحافظة عليه وحمايته، وبحسب

الموسوعة العالمية الحرة ويكيبيديا، فإن جزيرة سقطرى كانت منذ بداية الألف الأول قبل الميلاد أحد

المراكز الهامة لإنتاج السلع المقدسة؛ ولذلك اكتسبت شهرتها وأهميتها كمصدر لإنتاج تلك السلع التي كانت تستخدم في الطقوس التعبدية لديانات العالم القديم

حيث ساد الاعتقاد بأن الأرض التي تنتج السلع المقدسة آنذاك أرض مباركة من الآلهة. ونظرا لأهمية الدور الذي لعبته الجزيرة في إنتاج السلع المقدسة

والنقائص

من مختلف الطيوب واللؤلؤ فقد كان لها حضور في كتب الرحالة والجغرافيين القدماء، واستمرت أخبارها تتواتر عبر مختلف العصور التاريخية.

وفي مرحلة الاستكشافات الجغرافية كانت الجزيرة مطمعا للغزاة حيث احتلها البرتغاليون في مطلع القرن

السادس عشر عام (1507م)، ثم احتلها البريطانيون حيث شكلت الجزيرة قاعدة خلفية لاحتلالهم لمدينة

عدن عام (1839م) ذلك التنوع الحيوي والثقافي حساس إلى حد كبير

وقابل للتهشم والاندثار وبسرعة غير متوقعة. وذلك الموقع يغري بالتواجد والسيطرة دون إعطاء أية

اعتبار للخصوصية والتفرد. ومع وجود حمزة من المشاريع التي تعمل على

حماية ذلك التنوع بالتعاون بين الحكومة اليمنية والمنظمات الأجنبية ومنذ 12 سنة إلا أن تنوع

سقطرى الحيوي وموروثها الثقافي لا يزال في خطر

فهد كفاين

كثر الحديث في الأونة الأخيرة عن تواجد أجنبي محتمل في جزيرة سقطرى في ضل سكوت مطبق من قبل الجهات الرسمية التي لم تؤكد الخبر أو تنفيه فقد جاء في موقع شبكة حضرموت العربية ما نصه (خلافًا لذلك ذهبت مجلة نيوزويك في طبعتها الإنجليزية إلى القول أن جزيرة سقطرى- تبعد 200 ميل عن السواحل اليمنية- سوف يتم تحويلها من مهبط للطائرات إلى قاعدة كاملة من أجل دعم أكبر برنامج للمساعدات وكذلك محاربة القراصنة الصوماليين) كما تناولت صحف محلية الموضوع أكثر من مرة.

ومن خلال التناول المكثف من قبل الإعلام نستشف حدوث شيء ما يخص الموضوع وراء الكواليس ربما هو لا يعدو مجرد طرح أفكار من هذا القبيل وربما ارتقى إلى عقد اتفاقيات على وشك التنفيذ على الواقع

على شكل مفاجئات تعودنا عليها عندما تكون أطرافها دول عظمى كأمريكا وروسيا مثلا.

تحيط القوى العظمى ترتيباتها العسكرية (هم يسمونها أمنية) بسرية تامة في بدايتها بينما تواجه بها الجميع عند تنفيذها غير أبهة بما يحل بعد ذلك حيث لا يتوقع تأثرها جديا بما سينتج وعلى الأنظمة الواقعة في الإطار دفع الثمن مقابل البقاء والاستمرار.

وإذا ما قرأنا التغير المفاجئ في العلاقات الأمريكية اليمنية المتمثل بزيادة مستوى الدعم المادي بنسبة

100% وتلويح بدعم عسكري كبير حيث تحدثت قناة الجزيرة عن احتمال دعم أمريكا لليمن بمروحيات

عسكرية للحرب على الإرهاب كل ذلك يوحي بدخول عامل جديد في العلاقات أو بالأصح ثمن أعلى لمح

بعض المراقبين بأنه من المحتمل أن يكون تواجدا عسكريا أمريكيا على الأراضي اليمنية.

للحق إن عقد الحكومة اليمنية اتفاقا مع أي طرف كان باستثناء إسرائيل على تواجد عسكري أو امني

للطرف الآخر على أراضيها لا يعد عيبا في ظل ما هو عليه الحال في المنطقة حيث لا تكاد تخلو دولة عربية

معالجة آثار حرب صعدة

تحديات الحاضر ودروس الماضي

صعدة. مهدي محسن

خلال العقد الأخير توقفت التنمية في أرجاء محافظة صعدة وبكامل مديرياتها وحتى لا أقع تحت طائلة المبالغة فلنقل خلال السنوات السبع الأخيرة التي مرت بصعدة وخاصة منذ اندلاع المواجهات في منطقة مران مديرية حيدان بين المقاتلين من أتباع حسين الحوثي والقوات الحكومية في الثاني والعشرين من يونيو 2004م.

ولم تحرم محافظة صعدة من عملية التنمية التي توقفت بها بشكل كامل وحسب، بل دمرت بنيتها التحتية المحدودة التي كان يصل إلى صعدة منها النزل السيسر في طريق مليء بالعواقق، كونها ويعلم وإدراك الخاصة والعامه كانت من المحافظات التي لا يعد لها حسابا ولا يؤبه لها ولا يلتفت إليها بالشكل المطلوب من قبل الجهات الرسمية في أغلب الحكومات التي تعاقبت منذ عهد الأريائي حتى مجور، وهو الأمر الذي أدى إلى ضياع أبنائها وتوابعها، وتسبب في ذات الوقت في نشوب الأحداث التي لا زالت تمر بها المحافظة حتى اليوم.

وخلال تلك المواجهات ونهاياتها التي لم تكن تفصل أو يبيت بها بصورة نهائية، فما تلبث أن تعود إثر أشهر أو أسابيع من تعثر مساعي السلم التي تعقب كل جولة من جولاتها بشكل رتيب ومنتكر، وخلال تلك الفترات لم يكن يصل صعدة سوى وعود تتردد عقب توقف المواجهات وفي كل جولة منها حتى قيل إنها إنما تأتي من باب تطيب خاطر أبناء صعدة وتهديئة لنفسياتهم جراء النكبات والدمار الذي يلحق بمناطقهم في كل مرة.

حجم التحديات

وفي النسخة السادسة من هذه الحروب كانت الخسائر أبلغ وأضخم حجما وأوسع نطاقا وشمولا من المرات السابقة وعمق فداحة وحسب مصادر رسمية فإن الدمار والخراب الذي خلفته الحرب هذه المرة عم جميع مديريات المحافظة عدا مديرية الحشوة، حيث بلغت نسبة الدمار 100% في بعض المناطق والمديريات بالنسبة للمنشآت الحكومية وهي المنشآت التي تم إنجازها خلال زهاء نصف قرن أي منذ قيام الثورة وربما دفع بالكل إلى التساؤل حيال الفترة التي قد تلزم لإعادة ما تم تدميره ناهيك عن إنجاز شيء جديد.

وبلغ حجم الخسائر والدمار خاصة في الممتلكات والمنشآت والمزارع والمنازل المدنية إلى ما نسبته 80% في أغلب المناطق والمديريات التي نشبت بها مواجهات الحرب السادسة وكما أسلفنا ففي كل جولة من جولات الحرب تبادر الدولة إلى محاولة إحياء هذا الجانب الحيوي والتنموي، وفي مقدمة ذلك المسارعة إلى تشكيل لجان التعويضات وإحياء صندوق إعادة اعمار المناطق المتضررة بمحافظة صعدة، كان آخرها إثر توقف الحرب الخامسة التي أعلن حال وقفها وانتهائها وبلا رجعة.

وعلى هذا المنحى انتشرت لجان حصر الأضرار في المناطق المتضررة وبأشهر الصندوق لإعادة اعمار المناطق المتضررة، في مناطق من محضبة وآل الصيفي وبني معاذ وغيرها، وبدن المرحلة الثالثة من اعمار صعدة، وكادت المبالغ التي

والجهات الرسمية التركيز في المقام الأول على إعادة الأمن والاستقرار وتهيئة الأنفس، وتمكين أجهزة الدولة والسلطات المحلية من الوصول إلى كافة مناطق صعدة في المقام الأول وقبل مباشرة أي نشاطات في المجال التنموي يمكن أن تصبح مهددة فيما لم تنجح عملية تنفيذ إحلال السلام والمتمثلة بتنفيذ كامل البنود وعودة المواجهات فيما لو تعثرت هذه المساعي لا سمح الله.

وإلى جانب متطلبات إعادة الأمن والاستقرار في صعدة يتوجب أيضا تكثيف الجهود حيال مواجهة معاناة ما يقرب من ثلاثمائة ألف نازح يتكدسون عناء المعيشة وشظف مرارة العيش في مخيمات الإيواء خارج المحافظة والترتيب لتهيئة السبل الكفيلة بوصول المنظمات الإغاثية إلى محافظة صعدة لتقديم مساعداتها لأكثر من مائة وخمسين ألف نازح داخل محافظة صعدة لم يتحصلوا من التعويضات الإغاثية إلا على الشيء اليسير.

جوانب من التعثر والإخفاق

وأظن أنه من العار على المسؤولين في الدولة وقوف شركة بحجم شركة النفط عاجزة عن إحضار المشتقات النفطية إلى صعدة بعد واحد وعشرين يوما من وقف العمليات العسكرية في مناطق صعدة وسفيان وفتح الطرقات أمام ذلك، الأمر الذي ترتب عليه استمرار إطفاء الكهرباء وبقاء أسعار المشتقات النفطية على عهدها السابق أثناء الحرب عدا هبوط ضئيل في أسعارها.

يقول عبدالرزاق المحبشي نائب مدير منطقة كهرباء صعدة إن الإطفاء على مناطق صعدة بسبب توقف شركة النفط توفير الحصص الخاصة بالفرع من الديزل والتي تصل إلى مائتين وخمسين ألف لتر شهريا، وما توفره للفرع لا يتعدى أربعين ألف لتر يتم تشغيل مولد واحد لتغطية المؤسسات والمرافق الحكومية بالكهرباء.

ويتمثل التحدي الأكبر في البدء في العام الدراسي وإعادة ما يقرب من سبعمائة مدرسة في مختلف المناطق والمديريات لعدد يشارف على مائة وعشرين ألف طالبا وطالبة من طلاب المحافظة في المرحلتين الأساسية والثانوية.

وبدأت الدراسة في مدارس المحافظة مع بداية شهر مارس الجاري وينتهي العام الدراسي في 15 أغسطس 2010م بتعويض العطلة الدراسية عن الفصل الدراسي الأول كحالة استثنائية بفعل الظروف التي عاشتها المحافظة خلال الفترة الماضية من العام الدراسي الحالي 2009م-2010م والذي توقفت خلاله الدراسة في جميع مدارس المحافظة البالغ عددها 710 مدرسة فيما إجمالي المعلمين 6995 معلما ومعلمة.

التربية والدمار الشامل

وأدت المواجهات إلى تدمير قرابة ثلاثمائة مدرسة من المدارس المرحلية في مناطق الأرياف بالمديريات وتضررت أعداد أخرى منها وتم نهب وضياع كثير من أثاث المدارس والمعامل والإذاعات المدرسية والذي يتطلب وضع التدابير والحلول اللازمة لمواجهة الإشكال ولو حتى بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية والجهات ذات العلاقة برفد المناطق التي دمرت فيها المدارس بالخيام لاستيعاب الدارسين مؤقتا على أن يتم البدء في الدراسة وفتح المدارس في المناطق التي يتوفر فيها الأمن والاستقرار كليا ويمكن مدراء مكاتب التربية والتعليم في هذه المديريات من الإشراف الكامل على سير الدراسة وتوفير متطلبات العمل التربوي وسعي السلطات المحلية لبحث سبل دعم وزارة التربية للمحافظة بكميات من الأثاث والمعامل والإذاعات المدرسية لتغطية النقص أو جزء مما تم تدميره وضياعه خلال فترة الحرب.

تم إنفاقها على ذلك تصل إلى اثنين مليار ريال.

إجمالي المنشآت التي تضررت جراء الحرب الخامسة وصلت إلى زهاء عشرة ألف منشأة مدنية وحكومية من مزارع ومساجد ومنازل ومدارس ومستشفيات ومبان حكومية مختلفة، وأتوقع أن يصل الضرر هذه المرة إلى أكثر من الضعف في هذا الجانب، وهاهي اليوم تباشر السلطات المحلية في محافظة صعدة مهامها حيث بدأت بتشكيل لجان حصر ميدانية للأضرار في مختلف المديريات التي توزع عليها أعضاء من السلطة المحلية ومهندسين من صندوق إعادة الاعمار لتنفيذ المهمة التي جاءت انعكاسا لمذكورة وصلت إلى السلطة المحلية بمحافظة صعدة الأسبوع الماضي تحوي توجيهات من اللجنة العليا لإعمار المناطق المتضررة والتي يرأسها رئيس مجلس الوزراء علي مجور قضت بالاشروع في حصر الأضرار ورفع النتائج للجنة في أسرع وقت ممكن.

أخطاء الماضي

ومع أن هذه خطوة جيدة ربما كانت مرتبطة ببند وقف الحرب أو ذات علاقة بها إلا أن التخوفات تساور البعض من الوقوع في الخطأ السابق أو تكراره والمتمثل في تدمير ما تم إعادة اعمارها من المنشآت السكنية والحكومية التي دمرتها الحرب الخامسة وقد أنفقت عليها أموال طائلة، في حال ما إذا تم مباشرة إعادة الاعمار قبل التأكد من الاستقرار الأمني التام الذي لا يمكن نجاح أي جهود للتنمية أو الاقتصاد في حال غيابها.

وكنا سمعنا مساء الاثنين الماضي مع الجميع تأكيد رئيس الجمهورية في لقاءه في صنعاء بعدد من طلاب الجامعة من محافظة صعدة وفي اللقاء أكد على عدد من الأمور منها توجيهه بإنشاء جامعة صعدة، وعدم الممانعة من تكوين الحوثيين لحزب سياسي على اشتراط ابتعادهم عن العنصرية، كما نوه إلى ضرورة التزام الحوثيين بتنفيذ النقاط التي التزموا بها ودون تسويق.

هذه الأمور تصب في منحي تطبيق الأوضاع والسير بها نحو عهدها السابق من الأمن والاستقرار، وخاصة وأن معلومات تقول إن جماعة الحوثي بدؤوا في جمع أعداد من الأطقم العسكرية في منطقة الطلح تمهيدا لإعادتها إلى الدولة، ونقلت معلومات أنهم قاموا بإعلام عناصرهم في منطقة مران بالتعايش مع الجميع دونما تفرقة بين سني وشيعي، وفي المقابل قالت مصادر أمنية بصعدة إن عدد ثلاثين من أتباع الحوثي تم إطلاقهم من السجن المركزي بصنعاء وتجري الترتيبات لإطلاق مائة وعشرين آخرين ممن تم احتجازهم على ذمة قضية الحوثي من السجناء.

وهذه الأمور تصب في مجملها في تيار إعادة الأمور إلى وضعها من الاستقرار في مناطق محافظة صعدة اثر معلومات تقول بأن ضمانات تدخلت فيها دمشق ما بين أطراف القضية في اليمن بالتزامات إيرانية بالتنفيذ فيما إذا أوقفت الحرب مهد لها مبعوثون من حزب البعث حيال الأمر وضمانات التنفيذ، مع وجود العديد من المخاوف بعدم الجدوية في التنفيذ حسب لجان تنفيذ البنود وقبائل شاركت في المواجهات إلى جانب القوات المسلحة والأمن.

معالجات لا تحتمل التأخير

وبالعودة إلى لب الموضوع نجد أنه وفي مقدمة الكل يتوجب على الدولة